

مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022

28-30 أيلول/سبتمبر 2022، مدينة المكسيك

مشروع الإعلان الختامي

نحن، وزراء الثقافة في الدول الأعضاء في اليونسكو، اجتمعنا في مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022، في مدينة المكسيك، في الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2022، بعد مرور 40 عاماً على عقد مؤتمر اليونسكو التاريخي العالمي للسياسات الثقافية في عام 1982، ومرور 24 عاماً على عقد مؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية في ستوكهولم في عام 1998، اللذين دعت اليونسكو آنذاك إلى عقدهما، من أجل تبادل وجهات النظر بشأن مستقبل السياسات الثقافية، وإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بالتصدي للتحديات المعاصرة العاجلة والمعقدة التي تواجهها مجتمعاتنا المتعددة الثقافات، فاعتمدنا هذا الإعلان الذي يتضمن أولوياتنا المشتركة ويرسم معالم خطة استشرافية ترمي إلى الاستفادة على أكمل وجه من قدرة الثقافة على إحداث التحول المنشود لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً - الديباجة

1 - إذ نؤكد مجدداً المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الإعلانين المعتمدين على التوالي في مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية الذي عُقد في مدينة المكسيك في عام 1982 ومؤتمر اليونسكو الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية الذي عُقد في ستوكهولم في عام 1998، والمفاهيم الجديدة التي ساهما في بلورتها، ومنها تعريف الثقافة "بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية [التي] تشمل، فضلاً عن الفنون والآداب، أساليب الحياة، وحقوق الإنسان الأساسية، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات"، التي أرسى الأسس التي استند إليها وضع وثائق اليونسكو التقنية، ولا سيما الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001، الذي يؤكد كون التنوع الثقافي "مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع، [وكونه ضرورياً] للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي [...] للكائنات الحية"؛

2 - ونعرب عن خشيتنا من الآثار السلبية للتحديات المعاصرة على الساحة العالمية، وللأزمات المتعددة الطويلة الأمد والمتعددة الجوانب، ولا سيما الأزمات المرتبطة بالعواقب الوخيمة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والنزاعات المسلحة، والأخطار الطبيعية، والأوبئة، والأنماط العشوائية للتوسع الحضري والتنمية غير المستدامة، التي تسفر بوجه خاص عن تفاقم الفقر، وتراجع التمتع بالحقوق الأساسية، وتسارع عمليات الهجرة والحراك، فضلاً عن تفاقم أوجه عدم المساواة، ومنها الفجوة الرقمية؛

3 - ونثني على إعطاء زخم جديد لدور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار، باعتبارها مصدر قوة لتعزيز القدرة على الصمود، والإدماج والتماسك الاجتماعيين، وحماية البيئة، وتحقيق النمو المستدام والشامل، وتعزيز التنمية المتمحورة حول الإنسان والمراعية للسياق، التي تمثل دعامة المجتمعات البشرية المتعددة الثقافات، ونؤكد مجدداً أيضاً قدرة الثقافة على تجديد التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وتوسيع نطاقه، وتعزيز التعدد اللغوي ونشر ثقافة السلام، والتمكين من الحوار والتضامن داخل البلدان وبينها، ولا سيما من خلال الدبلوماسية الثقافية، مثلما يتجلى في تزايد الالتزام بالمسائل المتعلقة بالثقافة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ومنها الالتزامات على الصعيد القطري، وفي الإشارة إلى الثقافة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المرتبطة بالموضوع وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالثقافة والتنمية، واجتماعي اليونسكو لوزراء الثقافة (في عامي 2019 و2020)، فضلاً عن إدماج الثقافة على مر الزمن في العديد من المحافل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي والإقليمي والأقليمي؛

4 - ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار تعرض القطاع الثقافي للخطر، ولا سيما بفعل الأزمة العالمية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19، التي شوشت كثيراً المنظومة الثقافية برمتها - ففاقمت أوجه الهشاشة الهيكلية وعدم المساواة، ولا سيما الفجوات الاجتماعية والجنسانية وعدم المساواة في فرص الانتفاع بالثقافة، فضلاً عن القيود المفروضة على الحريات الأساسية، ولا سيما الحرية الفنية وأوضاع وسبل عيش الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة والممارسين في هذا المجال والمجتمعات الثقافية، وبخاصة النساء، في جميع مجالات سلسلة القيمة الثقافية؛

5 - ونؤكد مجدداً فضلاً عن ذلك ضرورة حماية حقوق الإنسان والتنوع الثقافي وتعزيزهما، وذلك نظراً إلى تزايد الأخطار التي تتعرض لها الثقافة واستعمالها لأغراض قد تعرضها للتدمير أو التلف في حالة نزاع مسلح، فتسفر عن تدمير التراث الثقافي عمداً أو عن تعرضه للضرر الجاني، وتسارع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وانتهاك حقوق الإنسان والحقوق الثقافية، ولا سيما من خلال التمييز، وتعطيل الممارسات الثقافية الحية، وتفاقم ضعف أحوال الجهات الفاعلة والمؤسسات والمواقع والأسواق الثقافية، وهو ما ينال من القيمة الجوهرية للثقافة بوصفها حلقة وصل بين الشعوب ومصدراً للدخل، ويفضي في الوقت نفسه إلى انحسار التنوع الثقافي على نطاق عالمي؛

6 - وننوه بتطور تشكيلة هيكل اليونسكو التقني الكبيرة التي تشمل الإعلانات والتوصيات والاتفاقيات الدولية التي وضعتها المنظمة خلال العقود الماضية، والتي وسعت تدريجياً نطاق الوثائق التقنية المعنية بالثقافة فوفرت إطاراً شاملاً لحماية الثقافة بجميع جوانبها وصورها وتعزيزها، ولا سيما إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي (1966)، وإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (2001)، وإعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي (2003)؛ والتوصية بشأن أوضاع الفنان (1980)، والتوصية بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور (1989)، والتوصية الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية (2011)، والتوصية بشأن حماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوعها والدور الذي تؤديه في المجتمع (2015)؛ والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف (1952)، واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (1954)، وبروتوكولها (1954 و1999)،

والاتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (1970)، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)، والاتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (2001)، واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (2003)، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005)؛

7 - ورحب بخفاوة بتنامي النزعة إلى تعزيز إدماج الثقافة في السياسات العامة، وهو ما يمكن من تحقيق عدة أمور منها وضع سياسات ثقافية بطريقة شاملة وتشاركية، بمشاركة مختلف الجهات الفاعلة - أي الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية - بما يشمل النساء والشباب والأطفال والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المستضعفة، فيُفسح المجال للأخذ بأراء مختلف شرائح المجتمع والاستفادة الكاملة من إمكاناتها وقدراتها الإبداعية وكل الموارد المتاحة لها، من أجل العمل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، في إطار السياسات الثقافية العامة، والالتزامات المنصوص عليها في هذا الإعلان؛

8 - ونشد على الأثر الهيكلي للتحويل الرقمي في المجتمعات والقطاع الثقافي على وجه الخصوص، الذي يؤثر في الصناعات الثقافية، والانتفاع بالسلع والخدمات الثقافية، ويفتح في الوقت ذاته آفاقاً لزيادة فرص انتفاع الجميع بالثقافة، وزيادة المعارف، وتعزيز عمليات توثيق التراث وحفظه وصونه وتحسين إدارته، وحفز الإبداع والابتكار؛ وعرب عن قلقنا أيضاً من التحديات الناجمة عن التحويل الرقمي، وتنامي المخاطر المرتبطة بذلك من قبيل تفاقم اختلال التوازن في تدفق السلع والخدمات الثقافية على الصعيد العالمي، وإفقار التنوع الثقافي واللغوي عبر الإنترنت، المرتبط بنظم الذكاء الاصطناعي والنقص في تنظيم الخوارزميات، وأوجه التفاوت فيما يتعلق بالانتفاع بالثقافة، والأجور غير العادلة للفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة والممارسين في هذا المجال، فضلاً عن تفاقم أوجه عدم المساواة فيما يتعلق بتبادل السلع والخدمات الثقافية على الصعيد العالمي، ولا سيما بفعل تركيز المنصات الثقافية العالمية غير المتكافئة؛

ثانياً - النداء إلى العمل

9 - نؤكد مجدداً التزامنا بحماية التنوع الثقافي وتعزيزه، باعتباره العنصر الأساسي في هوية الشعوب والمبدأ الأساسي الذي ترتكز عليه جميع اتفاقيات اليونسكو وتوصياتها وإعلاناتها في مجال الثقافة، والذي يعد ملازماً لاحترام كرامة الإنسان وجميع حقوق الإنسان، والذي يتجسد في التراث الثقافي - بما يشمل نظم المعارف والممارسات والأشياء والمواقع الثقافية - وفي التنوع اللغوي؛ وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد المسؤولية الفردية والجماعية، باسم الأجيال المقبلة، عن ضمان الحفاظ على القطاع الثقافي برمته وعن صونه وتعزيزه، بما يشمل التراث الثقافي، المادي وغير المادي على حد سواء، باعتبار هذا الأمر ضرورة أخلاقية لكفالة تعزيز الإنصاف والتوازن الجغرافي والتمثيل لتراث جميع المناطق قدر المستطاع، فضلاً عن تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، لكونها جانباً أساسياً من جوانب استدامة التنوع الثقافي

والتعددية الثقافية، اللذين يوفر احترامهما، في يومنا هذا أكثر مما كان في أي وقت مضى، أرضية خصبة لازدهار السلام ومصدر قوة للإبداع والابتكار من أجل بناء عالم أكثر استدامة؛

10- ونلتزم، سعياً إلى تحقيق هذه الغاية، بتهيئة بيئة تمكينية تفضي إلى احترام جميع حقوق الإنسان وإعمالها، ولا سيما الحقوق الثقافية - الفردية والجماعية - في جميع مجالات الثقافة، بدءاً من التراث الثقافي ووصولاً إلى القطاعات الثقافية والإبداعية، وذلك في البيئة الرقمية أيضاً، من أجل بناء عالم أكثر عدلاً وإنصافاً، والحد من أوجه عدم المساواة، ولا سيما لصالح النساء والشباب والأطفال والشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المستضعفة، من خلال القيام بما يلي بوجه خاص: (1) دعم الانتفاع بالثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية والاستفادة من فوائدها بصورة شاملة للجميع، باعتبار هذه الأمور ضرورة أخلاقية واجتماعية واقتصادية؛ (2) تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة والممارسين في هذا المجال، وتيسير حراكهم والذود عن أوضاعهم، ولا سيما من خلال تعزيز حقوق الملكية الفكرية؛ (3) حماية الحرية الفنية وحرية التعبير وتعزيزهما؛ (4) حماية تنوع المضامين الثقافية، والتنوع اللغوي، وتعزيزهما؛ (5) وضع أطر قانونية وأطر للسياسات العامة موضع التنفيذ لحماية حقوق الشعوب والمجتمعات المحلية في التمسك بهويتها الثقافية وتراثها، بما يشمل أشكال التعبير عن ثقافات الشعوب الأصلية؛ (6) توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الممتلكات الثقافية وإعادة تأورها، ولا سيما بالتشاور مع السكان المعنيين وبموافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

11- وندافع عن إدماج الثقافة بصورة منهجية في السياسات العامة، من خلال تكييف الاستراتيجيات والأطر الإنمائية، على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي، وكذلك في إطار سياسات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى المعنية، باعتبارها عامل تمكين وحفز لبناء القدرة على الصمود، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتحقيق النمو الاقتصادي - بما يشمل كل المجالات من التعليم، والعمالة، وبخاصة للنساء والشباب، والصحة والرفاه العاطفي، إلى الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، والسياحة، والتجارة والنقل، وذلك بالتزامن مع دعم نماذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المراعية للسياق؛

12- وندعو إلى تعزيز سياساتنا الثقافية وتكييفها مع التحديات المعاصرة، من خلال التطبيق الفعلي لاتفاقيات اليونسكو وتوصياتها الثقافية المعنية، بحسب الاقتضاء، ولا سيما من خلال تعزيز المشاركة المنهجية لمجموعة متنوعة من الجهات المعنية، من الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، بالاستعانة بشبكة اليونسكو للمدن المبدعة، والمؤسسات الثقافية، والمجتمع المدني، وشبكات المهنيين والخبراء، فضلاً عن المجتمعات المحلية المعنية، وذلك بسبل تشمل مثلاً برنامج اليونسكو المشترك بين الوكالات بشأن الثقافة من أجل التنمية المستدامة، وكذلك من خلال الحفز على تبادل الممارسات الجيدة، من أجل استغلال قدراتها الكامنة على إحداث التحول المنشود؛ ونحث على مواصلة تمويل الثقافة وتعزيزه سعياً إلى زيادة الأموال المخصصة للثقافة في الميزانيات الوطنية تدريجياً في الأجل المتوسط لتلبية الاحتياجات والفرص المستجدة في القطاع الثقافي؛

13- ونشدد على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين الثقافة والتعليم، مع إدراك ضرورة توفير التعليم المراعي للسياق، الذي يشمل التراث الثقافي والتاريخ والمعارف التقليدية، سعياً إلى تحقيق ما يلي: (1) توسيع نطاق نتائج التعلم وتعزيز التعليم الجيد - ولا سيّما لصغار السن - فضلاً عن إعطاء التنوع الثقافي والتعدد اللغوي وتعليم الفنون والدراية الرقمية حق قدرها من الأهمية، ولا سيّما في المناهج الدراسية وبرامج التعلم مدى الحياة، وفي وسائل الذكاء الاصطناعي؛ (2) تعزيز إدماج الثقافة بصورة منهجية في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، ولا سيّما من خلال إعطاء مساهمة جميع شرائح المجتمع في نقل المعارف حق قدرها من الأهمية؛ (3) دعم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في القطاع الثقافي من خلال الاستثمار المنظم في السياسات العامة لتعزيز تكييف المهارات الضرورية لدعم العمالة؛ (4) الاستثمار في تعزيز الدور التعليمي والاجتماعي للمتاحف ومراكز الإبداع والمكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات الثقافية؛ وتؤيد في هذا الصدد وضع اليونسكو لإطار معدّل لتعليم الثقافة والفنون، يراعي التطورات التي طرأت على القطاع الثقافي، بالتعاون مع الجهات المعنية بهذا الشأن، مثل اللجان الوطنية لليونسكو وشبكات الخبراء؛

14- ونكرر دعوتنا إلى حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، وكذلك أشكال التعبير الثقافي، ولا سيّما إبان الأزمات، التي تشمل الظواهر الجوية الشديدة والأخطار الطبيعية، وندين الأعمال التي تستهدف الثقافة إبان النزاعات المسلحة، واستعمال الممتلكات الثقافية أو المناطق المحيطة بها لأغراض عسكرية؛ وندعم الجهود الرامية إلى التطبيق الفعلي للقواعد والمعايير المنصوص عليها في القانون الدولي في هذا المجال، ولا سيّما اتفاقية لاهاي لعام 1954 وبروتوكولاتها (عام 1954 و عام 1999)، واتفاقيات اليونسكو لعام 1970 و عام 1972 و عام 2001 و عام 2003 و عام 2005، وكذلك اتفاقية عام 1995 للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، وإعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي (2003)، وذلك بسبب تشمل تعزيز اتخاذ إجراءات للتصدي لحالات الطوارئ باعتبارها ضرورة أخلاقية وأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد، والجمع بين كل المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية، والآليات التقنية والمالية القائمة المرتبطة باتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة، من أجل دعم البلدان في مساعيها الرامية إلى حماية التراث، وتحقيق التضامن الدولي، ووضع استراتيجيات الإنعاش الوطنية؛

15- ونشدد أيضاً على أهمية إدماج التراث الثقافي والإبداع الثقافي في المناقشات الدولية بشأن تغير المناخ، نظراً إلى أثرهما المتعدد الجوانب في مساعي صون كل أشكال التراث الثقافي والتعبير الثقافي، والاعتراف بدور الثقافة في العمل المناخي، ولا سيّما بالاستعانة بنظم المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية؛ ولذلك نشجع اليونسكو على وضع مبادئ توجيهية تنفيذية في هذا الصدد، في إطار اتفاقيات اليونسكو وتوصياتها المتعلقة بالثقافة، ولا سيّما اتفاقيات اليونسكو لعام 1972 و عام 2001 و عام 2003 و عام 2005 وتوصيتا اليونسكو لعام 2011 و عام 2015، بالتآزر مع المنظمات والأطر والآليات الدولية المعنية، ومنها مثلاً اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية

والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فضلاً عن الآلية المرنة المعنية بمعالجة عواقب تغير المناخ على التراث الثقافي والطبيعي (2020)، وذلك من أجل مساعدة الدول الأعضاء في وضع سياساتها واستراتيجياتها الرامية إلى التصدي للآثار الناجمة عن الظواهر الجوية الشديدة التي تضرّ بالقطاع الثقافي برمته، بما يشمل التراث الثقافي، ولا سيّما التراث المغمور بالمياه والتراث الطبيعي، وكذلك الصناعات الثقافية والإبداعية، وسُبل العيش؛ سعياً أيضاً إلى تعميق الحوار مع الدول الأعضاء بشأن الحدّ من انبعاثات الكربون الناجمة عن أنشطة القطاع الثقافي؛

16- ونؤكد التزامنا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية من خلال ضمان التنفيذ الفعلي لاتفاقية اليونسكو لعام 1970 وما يرتبط بها من آليات، وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي مع جميع الشركاء المعنيين، ولا سيّما مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، والمجلس الدولي للمتاحف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلاً عن الجهات الفاعلة في سوق الفن؛ ونطلب من اليونسكو زيادة إجراءات التصدي التي تتخذها في هذا الصدد على الصعيد العالمي، بسُبل تشمل ما يلي: (1) تعزيز الدعوة والعمل فيما يخص عواقب الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية على ذاكرة الشعوب وهويتها ومستقبلها؛ (2) التشجيع على تضمين التشريعات الوطنية أحكاماً تنص على فرض عقوبات جنائية أو إدارية فيما يخص الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية؛ (3) تعزيز العمل على تنمية القدرات الوطنية والمحلية في جميع البلدان؛ (4) تعزيز المساعي الرامية إلى زيادة التعاون وفعاليتها مع الجهات الفاعلة في سوق الفن، ولا سيّما فيما يخص تعزيز العمل على تدوين شهادات المنشأ للممتلكات الثقافية، والحيلولة دون قيام المتاحف وجامعي التحف الفنية باقتناء قطع أثرية مجهولة الأصل؛ (5) ضمان مشاركة جميع الجهات المعنية، وكذلك عامة الناس، واستنفارها وعملها على نحو منسّق، ولا سيّما بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية الرقمية والمنصات الإلكترونية، بمراجعة تنامي حجم التجارة بالمتعلقات الثقافية عبر الإنترنت، وكذلك من خلال دعم إجراءات التوعية في هذا الصدد؛

17- وندعو أيضاً إلى إجراء حوار دولي مفتوح وشامل للجميع فيما يخص العمل تحت رعاية اليونسكو على إعادة المتعلقات الثقافية أو ردها إلى بلادها الأصلية، بما يشمل المتعلقات المصدرة بصورة غير مشروعة، وكذلك المتعلقات غير المدرجة في إطار اتفاقية اليونسكو لعام 1970، باعتباره عملاً تملّيه الضرورة الأخلاقية لتعزيز حق الشعوب والمجتمعات المحلية في التمتع بتراثها الثقافي، وتمليه أيضاً الطلبات المتزايدة للبلدان المعنية في هذا الصدد، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي ونقل التراث الثقافي بين الأجيال؛ ونشجع أيضاً اليونسكو على تعزيز التنفيذ الفعلي لما يوجد من أطر قانونية أو سياسات فيما يخص إعادة المتعلقات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع، من خلال اضطلاع لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لتعزيز إعادة المتعلقات الثقافية إلى بلادها الأصلية بدور الوساطة بصورة استباقية، وعلى مساعدة البلدان في صون التراث الثقافي وإدارته في الموقع، وذلك بسُبل تشمل بناء القدرات وتعزيز الأخذ بالنهج التعليمية والمراعية للاعتبارات الثقافية، ولا سيّما على مستوى المتاحف

والمؤسسات الثقافية؛ وندعو اليونسكو، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال الأبحاث غير المشروع بالامتلاكات الثقافية، إلى اقتراح تدابير ومبادرات ملموسة لمكافحة هذه الظاهرة التي لا تفتأ تستفحل، وتشجيع الجهات الفاعلة في سوق الفن، والمتاحف وجامعي التحف الفنية على المشاركة في هذا الصدد، واعتماد صيغة معدلة للمدونة الدولية للأخلاقيات المهنية لتجار الممتلكات الثقافية؛

18- ونعرب عن عزمنا على تعزيز تطوير القطاعات الثقافية والإبداعية المستدامة دعماً للاقتصاد الإبداعي في الدول الأعضاء من خلال التطبيق الفعلي لاتفاقية اليونسكو لعام 2005 وتوصية اليونسكو لعام 1980، وذلك بسبل تشمل ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، وتيسير حراكهم، وتحسين تنظيم شؤونهم في المنصات الرقمية، وتعزيز مشاركتهم في الحوار التشاركي؛ وندعو فضلاً عن ذلك اليونسكو إلى مساعدة الدول الأعضاء في الاستفادة من التحول الرقمي في القطاع الثقافي، استناداً إلى المبادئ التوجيهية لعام 2017 لتنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية، وإلى الأحكام المتعلقة بالثقافة المنصوص عليها في توصية اليونسكو الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي لعام 2021، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة التالية: (1) تيسير سبل الانتفاع المنصف بالأسواق الثقافية والنفاز إليها؛ (2) رسم ووضع وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية، وكذلك خطط عمل، لاستحداث السلع والخدمات الثقافية ونشرها واستهلاكها في البيئة الرقمية، وذلك بسبل تشمل تعزيز الحوار المنظم بين جميع الجهات المعنية، بما يشمل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية المعنية، ولا سيما منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة العمل الدولية، فضلاً عن المنصات الرقمية وشركات تقديم خدمات الإنترنت على الصعيد العالمي؛ (3) بناء القدرات لتسخير الوسائل التكنولوجية الرقمية لتعزيز العمالة في مجال الثقافة، وتعزيز المساعي الرامية إلى صون التراث الثقافي وترويجه ورقمته وجرده، ولا سيما من خلال التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؛

وإننا، وزراء الثقافة المجتمعيين في المكسيك في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها العالم بأسره، نلتزم بتعزيز العمل المتعدد الأطراف الذي يقر بكون الثقافة منفعة عامة عالمية تنطوي على قيمة جوهرية تمكن من تحقيق التنمية المستدامة ودفع عجلتها، وندرك تماماً حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقنا إذ نطلب من اليونسكو العمل على ضمان تنفيذ التوجهات الاستراتيجية التالية تنفيذاً مشتركاً، استناداً إلى مهمتها العالمية النطاق والمتخصصة فيما يخص الثقافة، ووثائقها التقنية وبرامجها، ولذا:

19- ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى ترسيخ مكانة الثقافة باعتبارها منفعة عامة عالمية، وتضمين خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2030 هدفاً خاصاً قائماً بذاته يتعلق بالثقافة؛ ونطلب من المديرية العامة لليونسكو القيام لهذا الغرض باستهلال مشاورات واسعة النطاق تشمل الدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص بشأن أثر الثقافة المتعدد الجوانب في مجتمعاتنا باعتبارها منفعة عامة عالمية، وتعزيز أنشطة الدعوة والمناصرة الرامية إلى إدراج مسألة الثقافة في جدول أعمال مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل، المقرر عقده في عام

2024، وذلك وفقاً للمهمة المسندة إلى اليونسكو بموجب ميثاقها التأسيسي والمتمثلة في "بناء حصون السلام في عقول البشر رجالاً ونساءً" من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية؛

20- وسعيًا إلى تعزيز مكانة الثقافة باعتبارها منفعة عامة عالمية، والمضي قدماً في تنفيذ مضمون التقرير المعنون "خطتنا المشتركة" والإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتوفير أساس تستند إليه عمليات وضع السياسات والاستراتيجيات الثقافية والعامة في المستقبل، وكذلك العمل البرنامجي لليونسكو، نشد على ضرورة استحداث أدوات وآليات لتحليل الثقافة وأثرها في التنمية المستدامة ورصده وقياسه بصورة متكاملة، وتنسيق تنفيذ هذه الأدوات والآليات وتعزيزها؛ وندعو المديرية العامة لليونسكو إلى إعداد دراسات مفاهيمية بشأن تأثير الثقافة بجميع جوانبها، وتضمين هذه الدراسات البيانات المناسبة، وإعداد تقرير عالمي شامل عن السياسات الثقافية يصدر مرة كل أربع سنوات، استناداً إلى المعلومات والبيانات والمؤشرات القائمة في هذا الصدد التي تقدمها الدول الأعضاء، ولا سيما في إطار التقارير الدورية عن تطبيق كل الوثائق التقنية للمنظمة في مجال الثقافة، والمتوفرة لدى المنظمة من خلال البرامج والأطر الإحصائية والمؤشرات في مجال الثقافة؛

21- ونرى من المهم جداً الاجتماع على المستوى الوزاري لقياس التقدم المحرز في مجال الثقافة، وآثاره والفرص المتاحة فيه، ولذا ندعو اليونسكو إلى النظر في إمكانية الدعوة إلى عقد منتدى عالمي للسياسات الثقافية مرة كل أربع سنوات اعتباراً من عام 2025، وذلك في إطار الإجراءات والآليات المناسبة الموجودة حالياً، من أجل معالجة المجالات ذات الأولوية فيما يخص السياسات الثقافية عبر الحوار البناء والشامل لجميع الجهات الفاعلة المعنية، وكذلك من أجل تعزيز العمل المتعدد الأطراف، والتعاون والتضامن بين البلدان، والمساهمة في تنفيذ محاور العمل الاستراتيجية لليونسكو في إطار هيئتيها الرئاسيتين، بناءً على النتائج التي سيتمخض عنها التقرير العالمي عن السياسات الثقافية؛

22- وختاماً، نطلب أيضاً من المديرية العامة لليونسكو وضع خطة تشتمل على إجراءات ملموسة وجدول زمني لتعجيل تنفيذ الأحكام الواردة في هذا الإعلان في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة وبرامجها وميزانيتها، ومواصلة الحوار الفعال في هذا الصدد مع الدول الأعضاء في اليونسكو والجهات المعنية، وموافاة الدول الأعضاء بانتظام بمعلومات عن الإنجازات الناجمة عن تنفيذ هذه الخطة، والتحديات والمصاعب التي تعترض تنفيذها.